

Distr.: General
26 October 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في
دورته الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠٠٥
(٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)

ملاحظة: تعمم في هذه الوثيقة، للعلم، النصوص المؤقتة للقرارات والمقررات، وستصدر النصوص النهائية في:
الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ١ (E/2004/99).

المحتويات

المقرارات

رقم القرار	العنوان	بند جدول الأعمال	تاريخ اتخاذ القرار	الصفحة
٥٥/٢٠٠٥	تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الرابعة، وتاريخ ومكان انعقاد الدورة الخامسة وجدول أعمالها المؤقت (E/2005/L.51)	١٣ (ز)	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥	

المقررات

رقم المقرر	العنوان	بند جدول الأعمال	تاريخ اتخاذ المقرر	الصفحة
٣١٣/٢٠٠٥	موضوع الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠٦ (E/2005/SR.41)	١	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥	
٣١٤/٢٠٠٥	توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (E/2005/L.50)	١	٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥	

القرارات

٥٥/٢٠٠٥

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الرابعة، تاريخ ومكان انعقاد الدورة الخامسة وجدول أعمالها المؤقت

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يدرك أهمية الإدارة الرشيدة النابعة، في جملة أمور، من العلاقة المنسجمة والمتوازنة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويسلم بأهمية قدرة الدولة، بما في ذلك قدرتها المؤسسية وفي مجال الموارد البشرية في كفاءة التقدم المطرد والمستدام نحو تحقيق الالتزامات والأهداف المتفق عليها دولياً،

وإذ يدرك أيضاً أن جميع الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، تستطيع الاستفادة بصورة كبيرة من التعلم عن طريق الأقران وتقاسم الخبرات المتعلقة بالابتكار والمبادرة في القطاع العام،

وإذ يدرك كذلك أن جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وسيلة فعالة لمكافحة الإنجازات المتميزة في مجال الإدارة العامة وتشجيع تكرارها،

وإذ يعترف ببعض المبادرات الإقليمية الأخيرة التي أسفرت عن اتخاذ إجراءات ناجحة من أجل تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة،

وإذ يؤكد على أهمية الإدارة العامة بوصفها أداة لدعم التقدم في مجال التنمية وحقوق الإنسان بما ينسجم مع إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)،

وإذ يعيد تأكيد الحاجة إلى تعميق عمليات الحكم القائمة على التشارك من أجل ضمان مشاركة المواطنين في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتشجيع الأمانة العامة على توفير الأدوات التحليلية وقدرات البحث والخدمات الاستشارية سعياً إلى بلوغ هذه الغاية،

١ - يحيط علماً بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الرابعة^(٢)؛

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٢٠٠٥/٥٥.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٢٤ (E/2005/44-E/C.16/2005/6).

- ٢ - يشجع الدول على التصديق على الالتزامات والاتفاقيات ذات الصلة في مجالات النزاهة والشفافية والمساءلة واعتمادها وتنفيذها، بما في ذلك الالتزامات والاتفاقيات المتعلقة بمنع السياسات والممارسات التي تتسم بالفساد؛
- ٣ - يطلب إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة تعميق تحليلها للعلاقات بين قدرة الدولة، والإدارة العامة والتنمية، عن طريق تحديد الأمثلة والخيارات والحلول الناجحة في مجال الإدارة العامة التي تيسر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف المتضمنة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، بما يفيد البلدان التي يهملها الأمر؛
- ٤ - يطلب إلى الأمين العام القيام بصورة منهجية ومتسقة بنشر وتعميم الابتكارات والممارسات الناجحة التي حظيت بتقدير جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة؛
- ٥ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام تعزيز قدرة ونطاق شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة لتعمل كوسيلة لتقاسم المعرفة والابتكارات والممارسات في مجال الإدارة العامة، وخاصة عن طريق إشراك المزيد من المنظمات الشريكة من البلدان النامية في الشبكة؛
- ٦ - يوافق على عقد الدورة الخامسة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في نيويورك في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛
- ٧ - يوافق أيضاً على البنود التالية لجدول أعمال الدورة الخامسة للجنة:
- ١ - الابتكار في مجال الإدارة العامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛
 - ٢ - إيجاد نهج ينطلق من القاعدة ومنهجيات لتطوير أسس ومبادئ الإدارة العامة السليمة (يتابع من الدورة الرابعة)؛
 - ٣ - استعراض برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية.

المقررات

٣١٣/٢٠٠٥

موضوع الجزء الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جلسته الحادية والأربعين، المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أن يكون موضوع الجزء الرفيع المستوى لدورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦ كما يلي:

”تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة“.

٣١٤/٢٠٠٥

توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١١٦٦ (د - ١٢) المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى المجلس أن ينشئ اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وكذلك إلى قرارات الجمعية العامة اللاحقة التي تم بموجبها زيادة عضوية اللجنة التنفيذية:

(أ) أحاط علما بطلب توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الوارد في الرسالة المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة^(٣)؛

(ب) أوصى بأن تبت الجمعية العامة، في دورتها الستين، في مسألة توسيع عضوية اللجنة التنفيذية من تسع وستين إلى سبعين دولة.

(٣) E/2005/93.